



ECSS

المركز المصري  
للفكر والدراسات الاستراتيجية  
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

# النشرة الاقتصادية

6 أغسطس 2024

## ترشيد دعم الوقود

183  
392  
3198  
39%  
7178  
5388

إصدار  
أسبوعي



**المركز المصري**  
للفكر والدراسات الاستراتيجية  
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES





المدير العام  
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام  
اللواء محمد ابراهيم الدويري

المستشار الأكاديمي  
د. عبد المنعم سعيد

تحرير  
أ. مجدي صبحي

مستشار التحرير  
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون

أحمد بيومي

بسنت جمال

آية حمدي

محمد صبري

أسماء رفعت

سالي عاشور

شادي هلال

أمل إسماعيل

د. أحمد سلطان

د. عمر الحسيني

مصطفى عبد اللاه

إخراج فني  
عبد المنعم أبوطالب

# المحتويات

أبرز قضايا  
الأسبوع

6

تقديم

5

مقالات  
تحليلية

21

معلومة  
مصورة

20

## مقالات تحليلية

تبعات ترشيد  
دعم الوقود  
في مصر للمرة  
الثانية خلال  
2024 ....

27

تطور التجارة  
الخارجية لعصر  
2024: ارتفاع  
الصادرات وتراجع  
الواردات

21

لماذا تنهار  
أسواق المال  
عالميا؟

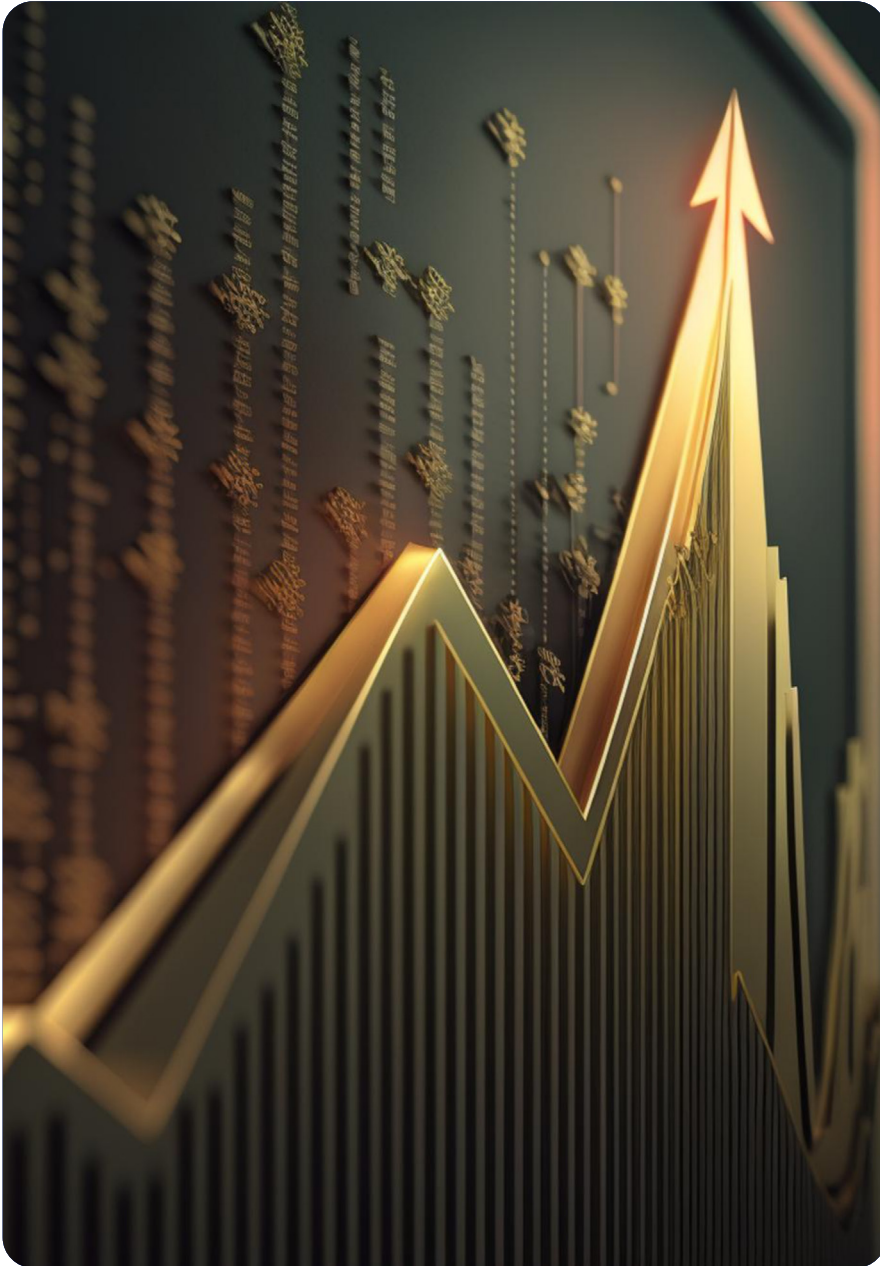
47

الولاية الثالثة  
لعادورو في  
رئاسة فنزويلا:  
ماذا ينتظر  
صناعة النفط  
العالمية؟

34

# تقديم

صباح الخير قراءنا الأعزاء، وأهلاً بكم في عدد جديد حافل بالتطورات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية، خاصة في أخبار الطاقة حيث تعتزم مصر التوسع في تكرير النفط بمصفاة اسيوط، وزيادة عقود التنقيب عن الغاز في البحر المتوسط، وتلبية احتياجات السوق المحلي من خلال الاستيراد حتى تعوض النقص المحلي المؤقت في الانتاج، هذا فضلاً عن المزيد من الأخبار الأخرى، نتمني لكم قراءة ممتعه.



# أبرز قضايا الأسبوع

## الأخبار المحلية



- مصر تستهدف إنشاء وحدة جديدة بمصفاة أسيوط للنفط بكلفة 10 مليارات جنيه

تستهدف الحكومة المصرية إنشاء مشروع للتقطير الجوي بمصفاة تكرير أسيوط جنوب القاهرة بحلول 2027 بتكلفة استثمارية تفوق 10 مليارات جنيه. وأشار مسؤول حكومي أن «الوحدة الجديدة تشمل وحدة لإنتاج البوتاغاز (غاز الطهي)، وتلبى احتياجات محافظات الصعيد بصفة رئيسية من المنتجات البترولية، وتبلغ طاقة المشروع الجديد 5 ملايين طن زيت خام سنوياً سيتم استيراد أغلبها من الخارج، مع توفير جزء من الإنتاج المحلي المتوافق مع المتطلبات الفنية للمصفاة». يأتي إنشاء وحدة التقطير الجوي بمصفاة تكرير أسيوط في إطار خطة لتطوير وتحديث مصفاة أسيوط التقليدية التي تنتج المازوت وتبلغ طاقتها الفعلية 4.5 مليون طن.

- مصر تعول على «إيني» الإيطالية و«أباتشي» الأميركية لزيادة إنتاجها من الغاز



تعول مصر على شركتي «إيني» الإيطالية و«أباتشي» الأميركية، لزيادة إنتاج البلاد من الغاز ومحاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي مجدداً، واتفقت معهما على سداد المستحقات المتأخرة لتحفيزهما على استكمال

برامج تنمية الحقول والاستكشافات. وكشف مسؤول حكومي أن رئيس الوزراء مصطفى مدبولي ووزير البترول كريم بدوي التقيا بمسؤولي «إيني» و«أباتشي» الأسبوع الماضي، حيث تم التوصل لاتفاق على جدولة المتأخرات، والالتزام بسداد قيمة حصة الشريك الأجنبي في الغاز الطبيعي المستخرج بشكل مباشر دون تأخير مرة أخرى، أو السماح لهما بتصديرها للخارج مقابل التزام الشركات بزيادة الاستثمارات بمناطق الامتياز الخاص بها»، مشيراً إلى أن الاتفاق مع «إيني» شمل إمكانية تصدير جزء من حصتها من الغاز في الشتاء.

#### • مصر توقع اتفاقاً مع السعودية لحماية وتشجيع الاستثمارات الشهر الجاري

تسعى مصر إلى توقيع اتفاقية ثنائية مع السعودية لحماية وتشجيع الاستثمارات بين البلدين قبل نهاية أغسطس الجاري، وفق تصريحات وزير الاستثمار والتجارة الخارجية المصري، حسن الخطيب عقب لقائه بنظيره السعودي خالد الفالح. وأضاف أن هيئة الاستثمار تعمل حالياً على إنشاء «مكتب خاص للاستثمارات السعودية بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة». والمكتب الجديد سيبدأ أعماله قريباً جداً. تضمن اتفاقيات حماية الاستثمارات والالتزام بمعاملة «منصفة وعادلة» للاستثمارات، وتقليص متطلبات إنشاء وتوسعة وصيانة الاستثمارات، وأيضاً ضمان الاستثمارات في حالات الحرب أو النزاع أو الثورة أو حالات الطوارئ والاضطرابات. كما تضمن حماية الاستثمارات من أي إجراء يمس ملكيتها أو تجريد مستثمريها كلياً أو جزئياً من بعض حقوقهم مع منع تأميم أو نزع الملكية أو إخضاعها لأشخاص وجهات أخرى.

## • مصر تسعى لاستيراد 17 شحنة غاز جديدة لتوفير احتياجات الربع الأخير

تعزم مصر استيراد ما يصل إلى 17 شحنة غاز مسال جديدة خلال الربع الأخير من هذا العام لتغطية احتياجات البلاد من الغاز الطبيعي اللازم لتشغيل محطات الكهرباء. تعمل حكومة البلاد على زيادة كميات الغاز الطبيعي المتاحة في الدولة خلال النصف الثاني من العام الجاري، وذلك لسد احتياجات الكهرباء خلال أشهر الصيف. ومن أجل ذلك اتفقت في يونيو الماضي على شراء 21 شحنة من الغاز المسال خلال أشهر الصيف الجاري بالإضافة لـ 5 شحنات فورية تم طرحها خلال يوليو الماضي، لكن طرح مناقصة جديدة يعني أن استهلاك الكهرباء من الغاز الطبيعي والمازوت زاد عن التوقعات الحكومية.

## • صندوق النقد يطالب مصر بمزيد من التقدم في الإصلاحات الاقتصادية

دعت إيفانا فلادكوف هولار، رئيسة بعثة صندوق النقد الدولي في مصر، الحكومة إلى مزيد من التقدم في ملفات الإصلاحات الاقتصادية المختلفة، في حين أشار رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي إلى أن بلاده تتطلع لعدم الدخول في برنامج جديد مع الصندوق عند استكمال البرنامج الحالي. أشارت هولار خلال مؤتمر صحفي عبر الفيديو، إلى أن برنامج مصر مع الصندوق يولي اهتماماً لتسريع تنفيذ سياسة ملكية الدولة، معتبرة أن مصر



بحاجة إلى المزيد من الإصلاحات الهيكلية لزيادة مشاركة القطاع الخاص. وقالت: «رغم أن هناك جهداً تبذله الحكومة المصرية في تنفيذ برنامج بيع الأصول، إلا أننا لا نزال نرى تباطؤاً واضحاً في خطط التخارج من الأصول المملوكة للدولة».

#### • عجز ميزان مصر التجاري غير النفطي يهبط 16% خلال النصف الأول

هبط عجز ميزان مصر التجاري غير النفطي بنحو 16% ليصل إلى 15.9 مليار دولار خلال النصف الأول من 2024، بعد ارتفاع الصادرات وانخفاض الواردات مقارنة بالفترة المناظرة من العام الماضي والتي وصل فيها العجز إلى 18.917 مليار دولار. وبحسب وثيقة حكومية أظهرت ارتفاع الصادرات السلعية خلال الفترة من يناير إلى يونيو بنسبة 9.8% إلى 19.641 مليار دولار، في حين انخفضت الواردات بنحو 3.3% لتسجل 35.565 مليار دولار. قد يكون تراجع سعر العملة أحد العوامل التي حقّزت صادرات السلع المصرية، وجعلت أسعارها جاذبة في الأسواق الدولية.

#### • صندوق النقد يفرج عن الشريحة الثالثة لمصر بقيمة 820 مليون دولار

أقرّ مجلس صندوق النقد الدولي صرف الشريحة الثالثة من برنامج دعم مصر بقيمة 820 مليون دولار، بحسب بيان صادر عن الصندوق. ونوه صندوق النقد في بيانه بأن «الجهود الأخيرة للسلطات المصرية لاستعادة الاستقرار الاقتصادي بدأت تولّد نتائج إيجابية. ومع أن التضخم ما زال مرتفعاً إلا أن وتيرته بدأت بالانخفاض. ويبقى نظام سعر الصرف المرن حجر الأساس لبرنامج الحكومة المصرية».

## • «حالا» المصرية تستهدف تجاوز محفظة تمويلاتها مليار دولار هذا العام

سيخطى حجم محفظة تمويلات شركة «إم إن تي» (حالا) الناشئة المصرية مبلغ مليار دولار قبل نهاية 2024، بحسب المؤسس والمدير التنفيذي منير نخلة. وأضاف على هامش مؤتمر صحفي في القاهرة، أن «حالا» تقدمت للهيئة العامة للرقابة المالية في مصر للحصول على رخص جديدة لأنشطة التأجير التمويلي، والتخصيم، والتمويل العقاري، إضافة إلى رخص لصناديق استثمارية، دون الإفصاح عن حجمها وطبيعتها. جمعت شركة «إم إن تي» (حالا) الناشئة المصرية، منتصف شهر يوليو الحالي، تمويلًا بقيمة 157.5 مليون دولار، توزع بواقع 40 مليون دولار من مؤسسة التمويل الدولية (IFC) التابعة للبنك الدولي، و117.5 مليون دولار من شركتي «ديفيلوبمنت بارتنرز إنترناشونال» و«لوراكس كاييتال بارتنرز». 117.5 مليون دولار.



## • مصر تعلن حل أزمة نقص الأسمدة

وزعت الحكومة في مصر ما يصل إلى 136 ألف طن من الأسمدة على المزارعين منذ بداية الشهر وحتى نهاية الأسبوع الماضي، منهيّة بذلك أزمة نقص الأسمدة، بحسب وزير الزراعة المصري علاء فاروق. وأكد وجود أزمة في توزيع الأسمدة، ولكنه شدد على أنها انتهت، و«عادت المصانع للعمل والإنتاج، وما نستلمه من المصانع، نوزعه على الفور». وقطعت مصر إمدادات الغاز الطبيعي عن مصانع الأسمدة العاملة في البلاد أكثر من مرة خلال

الأشهر القليلة الماضية، وسط نقص في إنتاج الغاز في البلاد، وارتفاع الطلب داخلياً بسبب درجات الحرارة المرتفعة. واستأجرت البلاد «سفينة تفويز»، واستوردت ما يصل إلى 21 شحنة من الغاز المسال، لحل أزمة نقص الغاز لديها بشكل مؤقت.

## الاخبار الإقليمية



### • صناديق السعودية والإمارات السيادية تقود صفقات الاستحواذ والاندماج في المنطقة

واصلت الصناديق السيادية في السعودية والإمارات، المتمثلة في «صندوق الاستثمارات العامة السعودي» و«جهاز أبوظبي للاستثمار»، و«شركة مبادلة» الإماراتية، قيادة نشاط صفقات الاندماج والاستحواذ بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في النصف الأول

من العام الجاري، بحسب تقرير «إرنست ويونغ». وأشار التقرير إلى أن صفقات الاندماج والاستحواذ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، شهدت نمواً 1% في عددها، و12% في قيمها عن الفترة نفسها من العام السابق، لتبلغ 49.2 مليار دولار، بحسب التقرير، الذي أشار إلى أن الإمارات والسعودية كانتا الوجهتين المفضلتين للمستثمرين، حيث استحوذتا على 152 صفقة في النصف الأول من 2024 بقيمة بلغت 9.8 مليار دولار، كما كانتا الدولتين الأكثر مشاركة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في نشاط الاندماج والاستحواذ، سواءً من حيث عدد الصفقات أو من حيث قيمتها.

صندوق  
الاستثمارات  
العامة  
PUBLIC  
INVESTMENT FUND



### • صندوق النقد يوافق على تمويل بقيمة 3.4 مليار دولار لإثيوبيا

وافق صندوق النقد الدولي على إقراض إثيوبيا 3.4 مليار دولار على مدى أربع سنوات كجزء من برنامج الإصلاح الاقتصادي، وهي خطوة رئيسية لبدء المفاوضات مع الدائنين بشأن إعادة هيكلة ديون البلاد. قال الصندوق في بيان أعلن فيه عن القرض، إن القرار سيسمح أيضاً بالصرف الفوري لنحو مليار دولار. تعد هذه الأموال جزءاً من حوالي 10.7 مليار دولار تتوقعها الدولة، الواقعة في القرن الأفريقي، من الدائنين عن طريق القروض والمنح وإعادة هيكلة الديون. وقال صندوق النقد في بيانه إن البرنامج «سيحفز تمويلاً خارجياً إضافياً من شركاء التنمية، ويوفر إطاراً للاستكمال الناجح لإعادة هيكلة الديون الجارية».

### • دول الخليج وتركيا تتطلع لإنجاز اتفاقية التجارة الحرة خلال عام

من المقرر أن يتم التوصل لاتفاقية تجارة حرة بين دول الخليج وتركيا خلال 12 شهراً، حسب توافق الوفود المشاركة في الجولة الأولى من المفاوضات بين الجانبين، كما كشف رئيس الوفد التفاوضي السعودي. وأوضح أن المملكة تستهدف مضاعفة التبادل التجاري مع تركيا بعد توقيع اتفاقية التجارة الحرة، والذي تبلغ قيمته حالياً 7 مليارات دولار، بينما يصل التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا في الوقت الحالي إلى 28 مليار دولار، ومن المتوقع زيادته بنسبة 50% على الأقل.

## الاخبار العالمية



### • صناديق التحوط تراهن على هبوط السلع الأساسية لأول مرة منذ 2016

تحولت صناديق التحوط إلى النظرة السلبية بشأن العقود الآجلة للسلع الأساسية للمرة الأولى منذ عام 2016، مما يظهر تشاؤماً متزايداً بشأن الطلب على المواد الخام وسط مخاوف من تباطؤ الاقتصاد.

وبحسب بيانات لجنة تداول السلع الآجلة الأميركية احتفظ مديرو الأموال بمركز صافي يبلغ نحو 58600 عقد استُخدمت للمراهنة على انخفاض أسعار سلة مكونة من 20 سلعة أساسية في الأسبوع المنتهي في 30 يوليو. لأكثر من ثماني سنوات -بما في ذلك ذروة الوباء- احتفظ المستثمرون برهان صافي صعودي على الأسعار.

### • شحنات «تسلا» من مصنعها في الصين ترتفع 15% خلال يوليو



زادت شركة «تسلا» شحناتها من مصنعها في شنغهاي بنحو 15% في يوليو الماضي، لتكسر سلسلة من الانخفاضات الشهرية في الإنتاج من مصنعها الأكثر إنتاجية على مستوى العالم.

TESLA

بحسب البيانات الأولية التي أصدرتها رابطة سيارات الركاب الصينية باعت شركة صناعة السيارات ما يُقدر بنحو 74 ألفاً و117 سيارة سيدان من طراز «3»، وسيارة رياضية من طراز «Y» الشهر الماضي. يُعد هذا الرقم أعلى من

أرقام العام الماضي ومن معدلات شهر يونيو، الذي سجلت فيه «تسلا» انخفاضها الثالث على التوالي في الشحنات من مصنعها.

### • الصين ترفض مقترح صندوق النقد لإنقاذ قطاع الإسكان بتريليون دولار

رفضت السلطات الصينية اقتراحاً قدمه صندوق النقد الدولي لاستخدام أموال الحكومة المركزية لاستكمال إنشاءات المساكن غير المكتملة، مما يوجّه ضربة للآمال في الحصول على دعم أكثر فعالية لصناعة ترهق كاهل الاقتصاد.

دعا صندوق النقد الدولي الصين إلى استخدام موارد مالية «لمرة واحدة» لاستكمال بناء العقارات المبيعة مسبقاً وتسليمها أو تعويض مشتري المنازل، وفقاً لمراجعة سنوية لثاني أكبر اقتصاد في العالم نُشرت يوم الجمعة. قدرت المراجعة التكلفة بما يعادل 5.5% من الناتج المحلي الإجمالي على مدى أربع سنوات.

### • بيانات الوظائف الضعيفة تعصف بمؤشرات الأسهم الأميركية

اشتدت عمليات البيع على الأسهم الأميركية وتراجعت عائدات السندات بعدما أثار تقرير الوظائف الضعيف المخاوف من أن قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي بإبقاء أسعار الفائدة عند أعلى مستوياتها منذ عقدين يهدد بحدوث تباطؤ اقتصادي أعمق. وأدت هذه المخاوف إلى تعكير صفو التداولات في جميع أنحاء العالم، لتحث زيادة هائلة في التقلبات بينما عززت عمليات هروب المستثمرين بعيداً عن القطاعات الأكثر خطورة في السوق. تكبد مؤشر «إس آند بي 500» (S&P 500) أكبر انخفاض له على مدار

يوميين منذ مارس 2023. أدى انخفاض أسعار أسهم شركات التكنولوجيا الرئيسية إلى هبوط مؤشر «ناسداك 100» بنسبة 10% من ذروته، وهو ما يتوافق مع تعريف «التصحيح». امتد الارتفاع في سندات الخزانة لليوم السابع على التوالي، حيث توقع المتداولون أن يخفض بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة بمقدار نقطة مئوية كاملة في 2024.

### • أسعار النفط تهبط لأدنى مستوياتها في سبعة أشهر وسط مخاوف الطلب

انخفضت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها منذ ما يقرب من سبعة أشهر، إذ طفت المخاوف بشأن الطلب في أكبر اقتصادين في العالم على المخاطر الجيوسياسية المتزايدة. هبط سعر مزيج برنت بما يصل إلى 3.4% لتتم تسويته دون 77 دولاراً للبرميل، مسجلاً أدنى مستوى للتسوية منذ أوائل يناير. تدهورت المعنويات في سوق النفط حيث أظهرت مؤشرات المصانع في الولايات المتحدة والصين انكماشاً هذا الأسبوع، مما يشير إلى ضعف التصنيع. تعمقت خسائر العقود الآجلة بعد أن جاءت بيانات الوظائف الأميركية دون التوقعات.



### • بنوك وول ستريت تعزز توقعاتها لتخفيضات الاحتياطي الفيدرالي للفائدة في 2024

عززت بنوك وول ستريت توقعاتها لبدء دورة تيسير نقدي قوية من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي استناداً إلى أحدث الأدلة على تراجع سوق العمل. حدّث خبراء الاقتصاد في بنوك «بنك أوف أميركا»

و«سيتي غروب» و«غولدمان ساكس» و«جيه بي مورغان» توقعاتهم للسياسة النقدية الأميركية يوم الجمعة بعد أن أظهرت البيانات ارتفاع معدل البطالة في الولايات المتحدة مرة أخرى في يوليو الماضي، متوقعين تخفيضات أسعار فائدة مبكرة أكبر، أو أكثر. أوضح خبراء اقتصاد من «سيتي غروب»، الذين كانوا بالفعل من بين الأكثر جرأة في توقعهم لخفض أسعار الفائدة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي العام الحالي، أنهم يتوقعون تخفيضات في أسعار الفائدة بمقدار نصف نقطة مئوية خلال سبتمبر ونوفمبر المقبلين، وتخفيض بمقدار ربع نقطة خلال ديسمبر المقبل، بعد أن كانوا قد توقعوا تخفيضات قدرها ربع نقطة في الاجتماعات الثلاثة المقبلة.

### • بنك الشعب الصيني يكثف الدعم للاقتصاد ويتحول للتركيز على الاستهلاك

طالب البنك المركزي الصيني بنوك البلاد ببذل المزيد من الجهد لتقوية الاقتصاد الحقيقي في أحدث محاولة لإنعاش الاستهلاك المتراجع في البلاد. قال بنك الشعب الصيني إنه يعتزم تحويل تركيز القطاع المالي إلى خدمة سبل عيش الأشخاص وتعزيز الاستهلاك خلال الشهور المقبلة، وفق بيانه على موقعه الإلكتروني، عقب مؤتمر للتخطيط خلال النصف الثاني من السنة الحالية. ويأتي هذا التوجه بشأن معيشة الناس والاستهلاك استجابة لدعوة وجهها المكتب السياسي للحزب الشيوعي الحاكم -جهة صنع القرار المكونة من 24 عضواً والتي يترأسها الرئيس الصيني شي جين بينغ- بوقت سابق من الأسبوع الجاري.



### • روسيا تقلص مستويات حفر آبار النفط استجابة لقيود «أوبك+»

قلّصت شركات النفط في روسيا وتيرة الحفر هذا العام مقارنة بالعام الماضي الذي حققت فيه رقماً قياسياً، وذلك بالتزامن مع تعميق البلاد لتخفيضات الإنتاج المتفق عليها مع تحالف «أوبك+». وجرى حفر آبار إنتاج بمسافة 14370 كيلومتراً (8930 ميلاً) في روسيا خلال الفترة من يناير إلى يونيو، مما يمثل انخفاضاً بنسبة 2.5% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. يأتي هذا التباطؤ في أعقاب التعاون الطوعي لموسكو مع عدة دول من منظمة البلدان المصدرة للبترول، بما في ذلك المملكة العربية السعودية، لضمان استقرار سوق النفط العالمية.



### • نيجيريا تضيف درجة خام جديدة لتعزيز إنتاجها النفطي

أضافت نيجيريا درجة جديدة من النفط الخام تعرف باسم «أوتابات» حيث تسعى أكبر دولة منتجة للنفط في أفريقيا إلى إعادة الإنتاج لمستويات ما قبل جائحة كورونا. قامت شركة فرعية مملوكة لشركة النفط الوطنية النيجيرية وشريكها في المشروع «ناتشورال أول فيلد سيرفيسيز» (Natural Oilfield Services) بتحميل أول شحنة تصدير الشهر الماضي.

### • الاحتياطي الفيدرالي يبقي أسعار الفائدة دون تغيير للمرة الثامنة

أبقى الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة عند أعلى مستوياتها في 22 عاماً للمرة الثامنة على التوالي، مواصلاً مراقبة

تأثير التشديد النقدي الذي بدأ منذ عامين تقريباً، في انتظار الحصول على المزيد من الثقة حيال مسار تباطؤ التضخم نحو هدف 2% قبل بدء تيسير السياسة النقدية. صوتت اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة في نهاية اجتماعها بالإجماع على الحفاظ على أسعار الفائدة عند نفس مستوياتها بين 5.25% و5.5%، وهو ما جاء متوافقاً مع توقعات السوق، بعد أن أبقى على أسعار الفائدة في اجتماعاتها السابقة في يونيو ومايو ومارس ويناير وديسمبر ونوفمبر وسبتمبر.

#### • ارتفاع التضخم المفاجئ في منطقة اليورو يورق المركزي الأوروبي



تسارع التضخم في منطقة اليورو بوتيرة أكبر من المتوقع، وهو ما قد يجعل البنك المركزي الأوروبي أكثر حذراً بشأن تطبيق المزيد من تخفيضات أسعار الفائدة. صعدت أسعار المستهلكين 2.6% في يوليو الجاري مقارنة بالعام السابق، بحسب

ما أورده مكتب الإحصاء الأوروبي. وتجاوز ذلك نسبة 2.5% خلال يونيو الماضي، والتي تماشت حينها مع أوسط تقديرات المحللين المشاركين في استطلاع «بلومبرغ». استمر التضخم الأساسي-الذي يستبعد المكونات المتقلبة مثل الغذاء والطاقة- عند 2.9% للشهر الثالث. كان خبراء الاقتصاد توقعوا تباطؤاً طفيفاً له.

## • «منظمة التجارة العالمية» تقترب من اتفاق بشأن التجارة الإلكترونية

توصل نحو نصف أعضاء «منظمة التجارة العالمية» إلى اتفاق أولي بشأن التجارة الإلكترونية، من شأنه أن يحظر بشكل دائم الرسوم الجمركية على المعاملات الرقمية عبر الحدود، والتي تنمو بمثلي معدل نمو البضائع المادية. وكانت الولايات المتحدة والصين واليابان والمملكة المتحدة والاقتصادات الرئيسية في الاتحاد الأوروبي، من بين الدول المشاركة في الاتفاق، والبالغ عددها 91 دولة، على الرغم من أن واشنطن أشارت أيضاً إلى تردد في التأييد الكامل. وغابت جنوب أفريقيا والهند عن القائمة التي صدرت أمس الجمعة، وهما دولتان أثارتا مخاوف في الماضي بشأن القواعد المصممة لإفادة الدول الغنية على حساب نظيرتها الفقيرة.



# معلومة مصورة

”

عند الاهتمام بالاهداف المناخية والانجازات التي تحققت بها، تتجة انظار العالم عادة لتوجية اللوم إلى قطاع الكهرباء كونه يعتبر اكثر القطاعات استهلاكاً للطاقة وتوليداً لانبعاثات الكربون عالمياً، لكن جهود الدولة المصرية في العقد الماضي كانت سبباً في احتلال مصر المركز الثالث عالمياً في ترتيب الدول التي تعتمد على الغاز الطبيعي لتوليد الكهرباء، وهو ما يعني أن قطاع توليد الكهرباء المصري من بين أكثر القطاعات نجاحاً عالمياً في خفض انبعاثات الكربون المصاحبة لتوليد الكهرباء.

“

الترتيب	الدولة	مساهمة قطاع الغاز في توليد الكهرباء %
الترتيب الأول	الجزائر	99%
الترتيب الثاني	ايران	87%
الترتيب الثالث	مصر	84%
الترتيب الرابع	الامارات	83%
الترتيب الخامس	العراق	69%
الترتيب السادس	تايلند	68%
الترتيب السابع	السعودية	67%
الترتيب الثامن	المكسيك	58%

# مقالات تحليلية

## تطور التجارة الخارجية لمصر 2024: ارتفاع الصادرات وتراجع الواردات

سالي عاشور

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”

شهدت التجارة الخارجية لمصر خلال الربع الأول من عام 2024 تحولات ملحوظة، حيث سجلت زيادة في قيمة الصادرات بنسبة 8% مقارنة بالعام الماضي. ويرجع هذا الارتفاع بشكل كبير إلى الزيادة المطردة في صادرات المنتجات الصناعية، لا سيما الملابس والأجهزة الكهربائية. وعلى الجانب الآخر، شهدت واردات البلاد تراجعاً طفيفاً، مما يعكس تحسناً في ميزان المدفوعات.

“

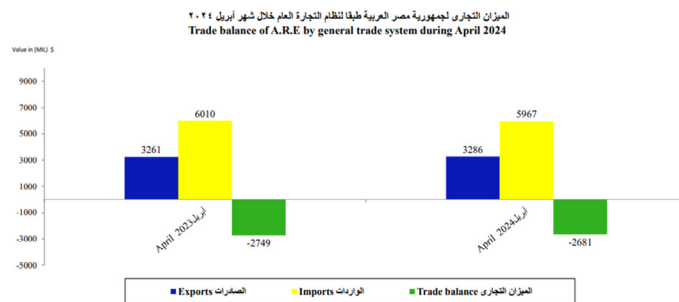
فقد شهدت الصادرات المصرية نمواً ملحوظاً في الآونة الأخيرة، ويعزى ذلك إلى مجموعة من العوامل المتداخلة، والتي تشمل خفض قيمة العملة وتحسين التنافسية: ساهم خفض قيمة الجنيه المصري في زيادة تنافسية الصادرات المصرية في الأسواق العالمية، حيث أصبحت أسعار المنتجات المصرية أكثر جاذبية للمشتريين الأجانب، بالإضافة إلى عوامل خارجية مثل التطورات الجيوسياسية، حيث أدت اضطرابات البحر الأحمر وتوقف حركة الملاحة في بعض المناطق إلى زيادة الاعتماد الأوروبي على الصادرات المصرية، خاصة المنتجات الزراعية والغذائية التي أصبحت بديلاً جذاباً للمنتجات المستوردة من مناطق أخرى.

وجدير بالإشارة أن مصر تسعى للوصول إلى 100 مليار دولار صادرات منذ سنوات، كما تضمنت وثيقة التوجهات الاستراتيجية المعلنة التي تم إطلاقها للحوار في بداية العام 2024 عن استهداف مضاعفة نمو حجم الصادرات المصرية وزيادة معدل نموها بما لا يقل عن 20% سنويا، وذلك عبر اقتراح إطلاق استراتيجية (EgyEx Triple 10) للفترة (2024-2030) لبلوغ مستهدف تصديري يبلغ نحو 145 مليار دولار بحلول عام 2030، وذلك من خلال إقامة 10 مناطق تصديرية متخصصة، وتطوير 10 عناقيد صناعية تصديرية، واستهداف 10 أسواق تصديرية واعدة.

ويتضمن هذا المقال قراءة تحليلية لبيانات التجارة الخارجية لمصر من واقع بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء الصادرة في يوليو 2024 وترصد الميزان التجاري المصري خلال الأربعة أشهر الأولى من عام 2024.

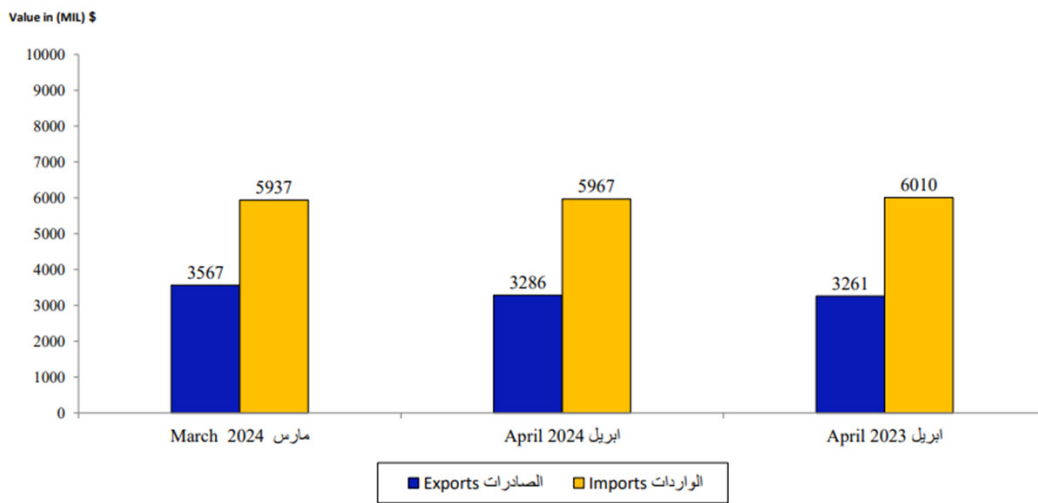
## أولا: تحليل الميزان التجاري غير البترولي لمصر:

انخفضت قيمة عجز الميزان التجاري خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2024 ليسجل نحو 2.68 مليار دولار خلال شهر أبريل 2024 مقارنة بنحو 2.75 في أبريل من عام 2023، مرجعا السبب إلى ارتفاع قيمة صادرات السلع غير البترولية وانخفاض قيمة الواردات غير البترولية .

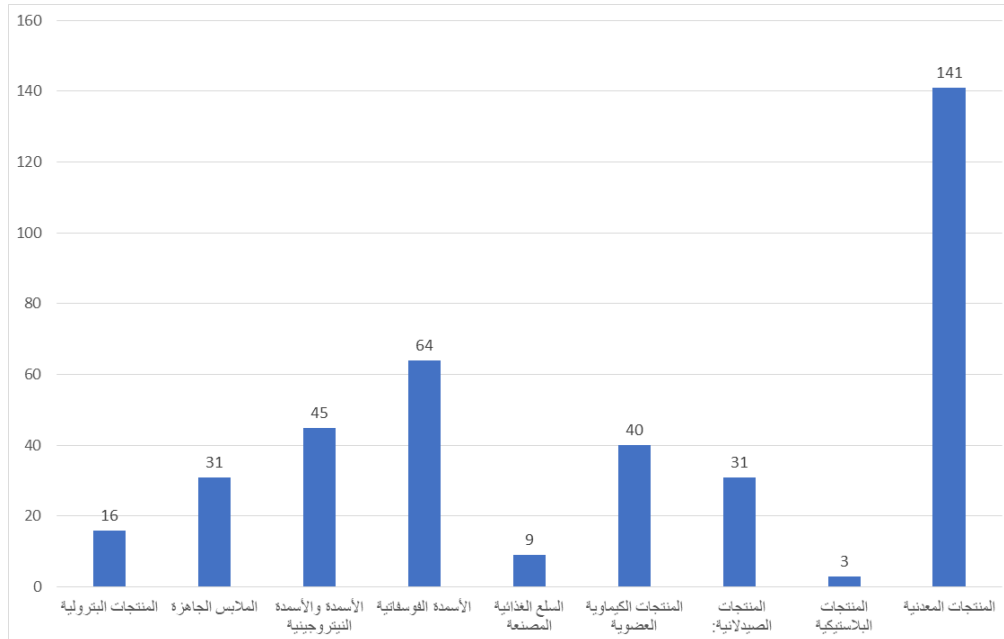


على جانب الصادرات المصرية السلعية؛ بلغت قيمة إجمالي الصادرات 3.29 مليار دولار أمريكي في شهر أبريل 2024، مقارنة بـ 3.26 مليار دولار أمريكي في نفس الشهر من عام 2023، مما يشير إلى زيادة بنسبة 8% .

قيمة الصادرات والواردات خلال شهر إبريل 2024 مقارنة بشهرى مارس 2024 و إبريل 2023  
Exports and imports value in April 2024 compared to March 2024 and April 2023



وفيما يتعلق بتطور حجم الصادرات السلعية غير البترولية وفقاً للسلع التي ارتفعت قيمة صادراتها خلال الربع الأول من عام 2024، فقد شهدت بعض السلع المصرية الرئيسية ارتفاعاً ملحوظاً في قيم صادراتها خلال شهر أبريل 2024 مقارنة بالشهر نفسه من العام السابق، ومن أبرز هذه السلع الأسمدة والأسمدة النيتروجينية والتي شهدت ارتفاعاً بنسبة 64% والمنتجات الكيماوية العضوية والتي سجلت زيادة بنسبة 40%، والمنتجات الصيدلانية والملابس الجاهزة التي ارتفعت بنسبة 31% لكل منهما تقريبا، بالإضافة إلى المنتجات البلاستيكية والمعدنية. ويوضح الشكل التالي نسب الزيادة في أبرز المنتجات المصدرة ما بين أبريل 2024 مقارنة بأبريل 2023.



على الجانب الآخر، شهدت بعض السلع انخفاضاً في قيم صادراتها خلال نفس الفترة. ومن أبرز هذه السلع، القطن الخام والمنتجات الكيماوية غير العضوية والمنتجات الجلدية.

وأشار التقرير إلى قيمة الصادرات السلعية غير البترولية وفقاً لكبرى الأسواق خلال الربع الأول من عام 2024، حيث جاءت المملكة العربية السعودية كأكبر مستورد للسلع المصرية غير البترولية بقيمة 877.9 مليون دولار خلال الربع الأول من العام الجاري، وهو ما يمثل 9% من إجمالي الصادرات المصرية من السلع غير البترولية، تلتها تركيا بقيمة 796.5 مليون دولار ونسبة 8.2%، ثم إيطاليا في المرتبة الثالثة بقيمة 592.4 مليون دولار ونسبة 6.1%.

وجدير بالإشارة أن هناك عدد من الفرص التصديرية غير المستغلة للصادرات المصرية في كبرى الأسواق، تتمثل في «الولايات المتحدة

الأمريكية، وتركيا، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية»، حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر سوق لمصر من حيث فرص التصدير غير المستغلة، لذلك فمن المتوقع زيادة صادرات مصر إليها بقيمة 2.4 مليار دولار، تلتها الإمارات العربية المتحدة بنحو 1.4 مليار دولار، ثم تركيا بقيمة 1.5 مليار دولار، ثم المملكة العربية السعودية بقيمة 1.3 مليار دولار.

وفيما يخص الواردات المصرية فقد شهدت قيمتها في أبريل 2024 انخفاضاً طفيفاً بنسبة 7% مقارنة بنفس الشهر من العام السابق. حيث سجلت عدد من السلع ارتفاعاً في الواردات وفي مقدمتها الآلات والمعدات والتي حققت نمواً بنسبة 45%. والمنتجات الكيماوية بنسبة 28%، إلى جانب المنتجات الغذائية والتي سجلت ارتفاعاً بنسبة 30%، كما حققت قيمة واردات السيارات نمواً ملحوظاً بنسبة 82%. وترجع أسباب تلك التغيرات إلى ارتفاع الطلب على بعض المنتجات المحلية هو السبب وراء زيادة الواردات، والتغيرات في أسعار الصرف والتي قد تؤثر على تكلفة الواردات.

## الميزان التجاري لمصر والشركاء التجاريين:

الميزان التجاري بين مصر وأهم الشركاء التجاريين خلال الفترة من الربع الأول لعام 2023 وحتى الربع الأول لعام 2024، حيث جاءت الصين الشعبية كأهم الشركاء التجاريين لمصر بحجم تبادل تجاري بلغ 2.9 مليار دولار خلال الربع الأول من عام 2024 تلتها تركيا بحجم تبادل تجاري بلغ 1.5 مليار دولار، كما استعرض التقرير الميزان التجاري غير البترولي بين مصر وأهم الشركاء التجاريين خلال الربع الأول من عام 2024 حيث جاءت الصين الشعبية في مقدمة الدول التي حققت مصر معها عجزاً تجارياً

خلال الفترة المشار إليها بقيمة عجز تجاري بلغ 2.6 مليار دولار تلتها روسيا الاتحادية بقيمة 1 مليار دولار ثم ألمانيا الاتحادية بقيمة 831.5 مليون دولار، وانخفض العجز التجاري بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية بنحو 476.2 مليون دولار خلال الربع الأول لعام 2024 مقارنة بالربع الأول من 2023، فيما ارتفع العجز التجاري بين مصر وأوكرانيا بمقدار 489.8 مليون دولار خلال الربع الأول لعام 2024 مقارنة بالربع نفسه لعام 2023.

ختامًا، من الواضح أن مصر تسعى جاهدة لتعزيز صادراتها واختراق الأسواق العالمية، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات الاستراتيجية التي تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال، وتنويع القاعدة الإنتاجية، وتطوير البنية التحتية. ومن المتوقع أن تساهم هذه الجهود في تحقيق نمو مستدام في الصادرات المصرية، وتعزيز مكانة مصر كلاعب رئيسي في التجارة العالمية.

ولكن على الرغم من التقدم الذي أحرزته مصر في مجال الصادرات، إلا أنها تواجه تحديات كبيرة تتطلب جهودًا مضاعفة. ومع ذلك، فإن الفرص المتاحة واعدة، خاصة مع التوجهات العالمية نحو دعم التجارة الحرة وتشجيع الاستثمار. من خلال الاستفادة من هذه الفرص وتجاوز التحديات، يمكن لمصر أن تحقق قفزات نوعية في صادراتها وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

لذا يتطلب تعزيز الصادرات المصرية تضافر جهود جميع الأطراف، من الحكومة والقطاع الخاص إلى المجتمع المدني. ويجب على الجميع العمل معًا لدعم المنتجات المصرية، وتطوير مهارات القوى العاملة، وتشجيع الابتكار. من خلال العمل الجماعي، حيث يمكن لمصر أن تحقق أهدافها الطموحة في مجال الصادرات وأن تصبح قوة اقتصادية إقليمية.

# مقالات تحليلية

## تبعات ترشيد دعم الوقود في مصر للمرة الثانية خلال 2024 ....

شادي هلال

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”

يعتبر ارتفاع أسعار الوقود من القضايا الحساسة التي تثير اهتمام الناس وتثير الجدل في مختلف بلدان العالم، وخاصة في البلدان التي تعتمد بشكل كبير على واردات النفط والوقود ومن المنطقي أن ارتفاع أسعار الوقود يؤدي إلى زيادة في تكاليف الإنتاج والنقل، وبالتالي يمكن أن ينعكس هذا الارتفاع على الأسعار النهائية للسلع والخدمات المختلفة

“

أثبتت الأبحاث أن تأثير ارتفاع أسعار الوقود على التضخم قد يكون مؤقتاً في بعض الحالات، حيث يمكن للاقتصاد أن يتكيف مع الزيادات السريعة في أسعار الوقود عبر آليات تحكم في التضخم.

وفي ظل الظروف العالمية الحالية والتحديات التي تواجهها مصر، يتزايد الاهتمام بتأثير ارتفاع أسعار الوقود على التضخم في البلاد وبما أن التضخم يعتبر من أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه مصر، فإن أي زيادة في أسعار الوقود قد تثير المخاوف من ارتفاع التضخم.

من الجدير بالذكر أن هناك عوامل عدة تؤثر على مدى تأثير ارتفاع أسعار الوقود على التضخم في مصر. على سبيل المثال، يمكن أن تلعب السياسات النقدية والمالية دورًا هامًا في تلك العلاقة، حيث يمكن للحكومة اتخاذ إجراءات تهدف إلى التخفيف من تأثير ارتفاع أسعار الوقود على التضخم من خلال سياسات محددة مثل تعديل أسعار السلع الأساسية أو زيادة في الدعم المالي.

من ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أن بعض الزيادات في أسعار الوقود قد تكون محسوبة مسبقًا بما يتيح للحكومة التحكم في تأثيرها على التضخم، وبالتالي يمكن ألا تكون لها تأثير كبير على الاقتصاد بشكل عام.

إن فهم علاقة ارتفاع أسعار الوقود والتضخم يتطلب تحليلًا دقيقًا للوضع الاقتصادي والسياسي في مصر، بالإضافة إلى دراسة عميقة لتأثيرات هذه العوامل على الاقتصاد بشكل شامل، ولكن دعونا نطرق بعض الابواب خلال هذا المقال لتوضيح بعض الآثار

## قرار بارتفاع أسعار الوقود للمرة الثانية خلال 2024

قررت الحكومة زيادة أسعار الوقود بتاريخ 25 يوليو 2024، بزيادة تتراوح نسبها بين 10% إلى 15%، وهي ثاني زيادة خلال عام 2024. وتأتي هذه الزيادة مماثلة في المتوسط لنظيرتها التي طبقتها الحكومة في مارس 2024 على ذلك ارتفعت أسعار الوقود بمتوسط 25% منذ بداية عام 2024.

وأكد رئيس الوزراء، خلال حديثه يوم الأربعاء الماضي، على تطلع الحكومة للوصول لنقطة التعادل في أسعار الوقود بحلول نهاية

عام 2025، ومن ثم فأننا نفترض ارتفاع أسعار الوقود بمتوسط 8% على مدار الخمس فترات المالية الربع سنوية المقبلة حتى نهاية ديسمبر 2025.

كانت مصر رفعت تقديراتها لدعم المواد البترولية بنحو 22% في ميزانية السنة المالية 2021-2022 المنتهية في يونيو الماضي، ليلف 22.4 مليار جنيه، مقابل 18.4 مليار جنيه كانت متوقعة من قبل، فيما يبلغ الدعم المتوقع في السنة المالية الحالية 2022-2023 نحو 28 مليار جنيه.

## جاء القرار بالتزامن مع مفاوضات صندوق النقد

هاني جينة، الاقتصادي والمحاضر بالجامعة الأميركية في القاهرة، يؤكد أن «تحرك سعر الدولار، واستخدام الحد الأقصى لرفع سعر البنزين، يأتیان تزامناً مع مفاوضات مصر مع صندوق النقد الدولي للحصول على تمويل، إذ إن السيطرة على عجز الموازنة هي مطلب رئيسي في كل برامج الصندوق».

## ما هي تبعات القرار...

### التضخم مع ارتفاع أسعار الوقود

عدل بعض المحللين الاقتصاديين بعض تقديراتهم لمستويات التضخم بعد الإعلان وتطبيق الزيادة الأخيرة بأسعار الوقود بزيادة أسعار تكاليف المعيشة ومن ثم ارتفاع مستويات التضخم وأعرّبوا عن أن تأثير هذه الزيادة سينعكس على قراءة التضخم لشهر أغسطس القادم.

## سيناريو إيجابي للتضخم

وتوقع هاني جنية الخبير الاقتصادي أن تؤدي زيادات البنزين والسولار إلى «ارتفاع مؤقت في معدل التضخم الشهري والسنوي خلال الشهور المقبلة، خصوصاً أن السولار هو الوقود الأساسي المستخدم في وسائل النقل التجارية، مما يزيد كلفة تداول المنتجات».

ويري أخيراً المحللين الاقتصاديين أن يأتي التضخم السنوي حول مستوى 27% في أغسطس 2024 حيث سينعكس تأثير الزيادة الأخيرة لأسعار الوقود. ومن ثم يعود ليتراجع التضخم في شهر سبتمبر 2024 قبل أن يرتفع في أكتوبر بسبب تأثير احتساب سنة الأساس للتضخم.

## تحوط البنك المركزي قد يمتد إلى الربع الأخير

يري المحللين الاقتصاديين عدم قيام لجنة مراجعة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري بتغيير أسعار الفائدة على الأقل خلال الاجتماعين المقبلين في شهري سبتمبر، وأكتوبر 2024، وذلك بحد أدنى إن لم يستمر وضع الفائدة دون تغيير حتى بداية 2025 وذلك تحوطاً من قرارات الحكومة أولاً لخفض الدعم على عدد من السلع، والخدمات، وثانياً ارتفاع أسعار السولار ضمن الزيادة الأخيرة لأسعار الوقود، وثالثاً زيادة أسعار الكهرباء كما أعلنت الحكومة المصرية.

### • اتجاهات التضخم هي العامل وراء تغيير أسعار الفائدة

إذا كان تأثير خفض الدعم محدوداً على مسار انخفاض التضخم، سيكون السيناريو الأساسي بشأن أسعار الفائدة هو قيام لجنة

السياسات النقدية بالبنك المركزي المصري بتخفيض أسعار الفائدة بنسبة تتراوح بين 100 إلى 200 نقطة أساس في ديسمبر 2024 وذلك تجنباً لمشكلة كبيرة بدأت تظهر في الأسواق وهي الركود الاقتصادي وهذا بناء على احصائيات بيع السيارات والسلع المعمرة التي أظهرت تراجع كبير.

## أثر ارتفاع أسعار الوقود على السلع والحاصلات الزراعية « مائدة الطعام »

قال حاتم نجيب، رئيس الشعبة العامة للخضراوات والفاكهة بالاتحاد العام للغرف التجارية «إن الشعبة أعدت دراسة لأسعار السلع والحاصلات الزراعية وقدمتها للجهات المختصة، وتوصلت إلى زيادات تتراوح بين 10% و15%. وبرز نجيب، الزيادات في أسعار الفاكهة والخضراوات متأثرة بصعود تكاليف الإنتاج، من معدات زراعية سواء لحراث الأرض أو ماكينات الري أو مواتير رش مبيدات معظمها معدات تعمل بالسولار وتؤثر على التكلفة النهائية، بجانب تأثرها بزيادات طفيفة جدا في أسعار النقل، وارتفاع أسعار الأجور للأيدي العاملة.»

وأشار إلى أن الدراسة فسرت أن الزيادات في أسعار الشحن والنقل ستكون قروش على الكيلومترات، حيث إن السولار يرتفع بنحو 30 جنيها في كل مرة يتم فيها ملء خزان الوقود في السيارات، وتشحن السيارة الواحدة نحو 2 طن حمولة، لذا فإن الزيادة لن تؤثر بشكل كبير على أسعار السلعة.

## • الحل للحد من ارتفاع أسعار الخضراوات والفاكهة

قال رئيس شعبة الخضراوات والفاكهة، «إن زيادة المعروض من السلع من شأنه أن يمتص الزيادات التي شهدتها أسعار المحروقات ومن ثم لا يشعر المستهلك بزيادات نهائيا في سعر السلعة وطالب، وزارة الزراعة بدعم أكبر للمزارعين بالماكينات والمعدات الحديثة من خلال مديرياتها بالمحافظات، حتى تسيطر وتدعم تكلفة الانتاج.»

## أثر ارتفاع أسعار الوقود على أداء الشركات

من المرتقب أن تعلن الشركات عن نتائج أعمالها عن الربع الأول والثاني لعام 2024 لتعكس قيام الشركات بعمليات إعادة هيكلة ديونها بعد ارتفاع أسعار الفائدة في نهاية الربع الأول من 2024، بالإضافة الى تأثير انقطاع التيار خلال الفترة السابقة بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الوقود

ونتوقع أن يسجل التضخم السنوي 26.6% في شهر يوليو الذي اتسم بالهدوء بنحو كبير باستثناء تأثير انقطاع التيار الكهربائي على مصانع الأسمدة ومن ثم أسعار الأسمدة.

وقال الدكتور علاء عز، أمين عام اتحاد الغرف التجارية «إن الاتحاد يجري دراسة حاليا، لمعرفة مدى تأثير ارتفاع أسعار الوقود على أسعار السلع النهائية وعلى حركة التجارة بوجه عام، ولكن بشكل مبدئي إن التأثير بزيادة الدولار لن يكون كبيرا»

ولكنه لم يحدد نسب متوقعة للزيادة وهذا متوقع لان يشهد السوق المصري بناء على الاحصائيات كما سبق الإشارة أعلاه الى حالة من

تراجع كبير في المبيعات وذلك لان المواطن يقوم بإعادة ترتيب أولوياته بشكل كبير.

## على الهامش ...

### التحديات أمام النمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري

- ضغط على ميزان المدفوعات ومن ثم الجنيه المصري
- زيادة معدلات الاستهلاك وتراجع معدلات الإنتاج من الطاقة بسبب انخفاض إنتاج الغاز الطبيعي محليا

## وختامًا،

يحتاج مواجهة تلك التحديات والتغلب عليها قيام الحكومة بطرح حوافز اقتصادية وسياسات مبتكرة تركز على تحديد وتجاوز الصعوبات التي تؤثر على النمو الاقتصادي، بجانب تعظيم مساهمة القطاع الخاص بمختلف الأنشطة الاقتصادية.

---

# مقالات تحليلية

## الولاية الثالثة لمادورو في رئاسة فنزويلا: ماذا ينتظر صناعة النفط العالمية؟

د/ أحمد سلطان

دكتور مهندس متخصص في شؤون النفط والطاقة

”

حظي نيكولاس مادورو برئاسة فنزويلا للمرة الثالثة على التوالي، ليمضي ولاية رئاسية تصل إلى 18 عامًا، وسط تحديات داخلية وخارجية، أهمها مواجهة التضخم والنمو الاقتصادي في بلد يكتنز ثروات من النفط الخام والمعادن لكن الفقر لا يفارقه في ظل عقوبات غربية قاسية. وعليه، راقبت أسواق النفط العالمية الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي جرت في فنزويلا، والتي أُعيد فيها انتخابات الرئيس نيكولاس مادورو لمدة ولاية ثالثة، وسط تطلعات إلى زيادة الاستثمارات في قطاع النفط والغاز الطبيعي في ظل الولاية الثالثة.

“

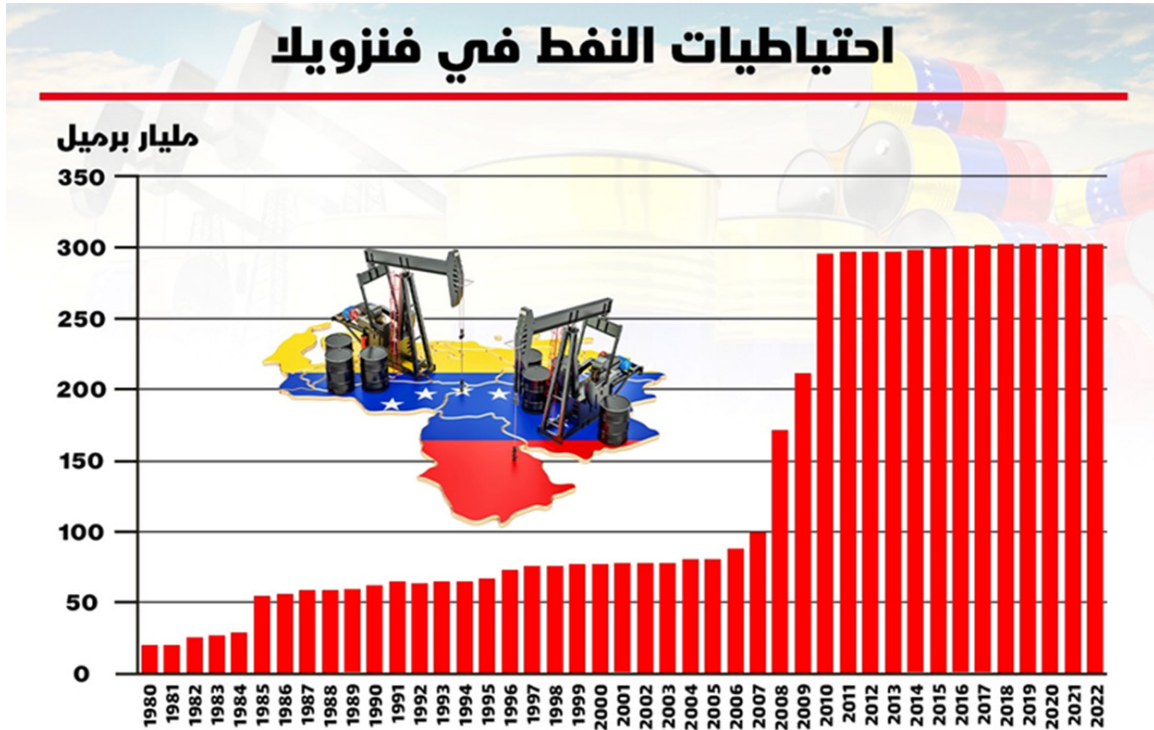
تتمتع فنزويلا بأكبر احتياطات من النفط في العالم، لكن رغم ذلك فشلت في الاستفادة من هذه الثروة النفطية، وسط مزيج من المشكلات سواء السياسية أو الاقتصادية، فضلًا عن تعرض فنزويلا لعقوبات أمريكية قاسية ومتكررة، وذلك قبل أن تقرر إدارة

الرئيس جو بايدن تعليق العقوبات المفروضة على قطاع النفط الفنزويلي في أكتوبر الجاري، وهي العقوبات التي استمرت لأكثر من 4 سنوات وتسببت في هبوط حاد في إنتاج وصادرات الدولة من النفط الخام.

وعليه، يبدو أن صناعة النفط في فنزويلا لن تنعم بمدة طويلة من الاستقرار، وهو ما انعكسه نتائج الانتخابات الرئاسية الأخيرة، التي منحت الرئيس الحالي نيكولاس مادورو الفوز، رغم احتجاجات واسعة من قبل أنصار مرشح المعارضة إدموندو غونزاليس. حيث لا يتضح -حتى الآن- مدى تأثير نتائج الانتخابات الرئاسية في صناعة النفط في فنزويلا، التي تكافح من أجل تجاوز الأزمات السياسية والاقتصادية التي تمر بها البلاد منذ مدة طويلة.

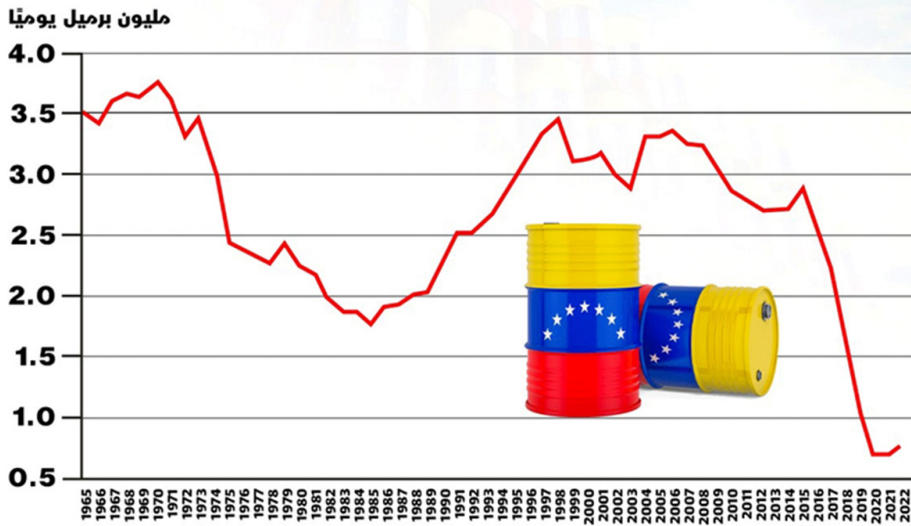
### أهمية فنزويلا لسوق النفط:

تراجعت أهمية فنزويلا في سوق النفط العالمية بشكل حاد في السنوات الأخيرة، وذلك بفعل العقوبات التي أثرت سلباً على الإنتاج والاستثمارات في القطاع النفطي، حيث تُعد الدولة اللاتينية إحدى الدول الـ 5 المؤسسة لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، وذلك منذ تدشين المنظمة في عام 1960. بالإضافة إلى أنها تُعد أكبر الدول امتلاكاً للاحتياطيات النفطية حول العالم بأكثر من 302 مليار برميل (حوالي 19% من الاحتياطي العالمي)، كما هو موضح في الشكل التالي.



استكمالاً لما سبق، بلغ إنتاج النفط الخام في فنزويلا متوسط حوالي 770 ألف برميل يوميًا في شهر سبتمبر من العام الماضي 2023 (الوصول لمستويات قياسية حوالي 2.1 مليون برميل يوميًا في عام 2017)، بحسب تقرير شركة النفط الحكومية، وهنا تجدر الإشارة إلى أن إنتاج النفط الخام في فنزويلا تراجع بشكل مستمر منذ القمة المسجلة في عام 1997 عند حوالي 3.2 مليون برميل يوميًا من النفط الخام، كما هو موضح في الشكل التالي.

## إنتاج النفط الخام والسوائل في فنزويلا



المصدر:  
الباحث / معهد الطاقة / بيانات معلنة

تشير التوقعات إلى أن إنتاج النفط الفنزويلي سيرتفع حوالي 25% خلال 6 أشهر، وذلك بما يعادل حوالي 200 ألف برميل يوميًا (نسبة حوالي 0.2% من إجمالي المعروض النفطي العالمي). وقد تحتاج إلى استثمارات تصل إلى حوالي 60 مليار دولار لإعادة إنتاجها من الخام إلى مستويات 1997.

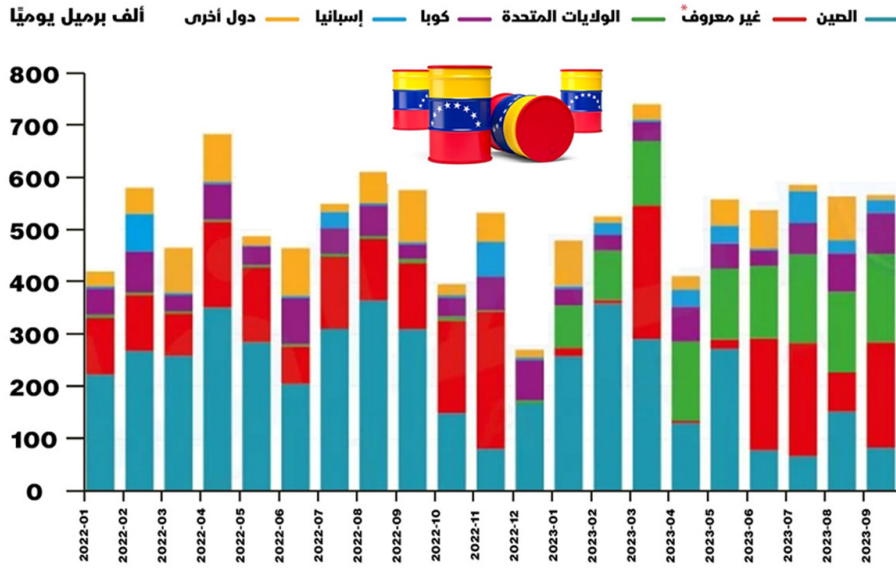
يبلغ إنتاج فنزويلا النفطي في الوقت الراهن حوالي 850 ألف برميل يوميًا، حيث تحصل أسواق النفط منها على حوالي 800 ألف برميل من النفط الخام (النسبة الأكبر من تلك الصادرات تتجه إلى الصين). وهنا تجدر الإشارة إلى أن واردات فنزويلا من النفط الخام تصل إلى حوالي 125 ألف برميل من النفط الخام يوميًا (ذلك بسبب انخفاض درجة الجودة للنفط الخام الفنزويلي)،

وتستهلك حوالي 175 ألف برميل يوميًا من النفط الخام يوميًا، كما يوضح الشكل التالي معدلات الاستهلاك في فنزويلا.



تشكل الصين السوق الرئيسية لاستقبال صادرات النفط من فنزويلا، حيث تلقت بكين حوالي 430 ألف برميل يوميًا من الخام والوقود خلال عام 2023 (حيث تعتمد بكين على نفط أمريكا اللاتينية بنسبة حوالي 15%)، وذلك بحسب بيانات تانكر تراكينج. قبل العقوبات الأمريكية ضد فنزويلا، كانت الهند والولايات المتحدة من أبرز الدول المتلقية للإمدادات النفطية من كاراكاس، يوضح الشكل التالي صادرات النفط الفنزويلي المختلفة.

## صادرات فنزويلا من النفط الخام خلال عامي 2022/2023



\* الشحنات التي تغادر فنزويلا ولا تعلن وجهتها بسبب العقوبات الأمريكية



المصدر:

الباحث / معهد الطاقة / بيانات معلنة

والجدير بالذكر أن فنزويلا كانت تنشر سلاخًا سرّيًا للتغلب على العقوبات الأمريكية الصارمة والتي كانت تهدف إلى منع صادرات النفط الخام التي تُشكل بالنسبة لها شريانًا اقتصاديًا حيويًا، حيث تعتمد أسطولًا مظلّمًا من الناقلات مزودًا بمجموعة من التقنيات التي تمكنه من إخفاء مواقعه، وكان هذا الأسطول يشحن النفط الفنزويلي إلى العملاء الرئيسيين، وخاصةً في آسيا، ونما مؤخرًا بفضل مساعدة طهران وموسكو. فقد برزت إيران منذ 2020 بصفته حليفًا استراتيجيًا رئيسًا يدعم نظام نيكولاس مادورو، حيث تزود طهران فنزويلا بإمدادات ثابتة من المكثفات لتمزجها مع النفط الخام الثقيل، وتمنحها المكونات والمعرفة الفنية اللازمة لترميم البنية التحتية النفطية الحيوية.

الثروات النفطية ليست الوحيدة التي تمتلكها البلاد، فأرض فنزويلا غنية بالموارد الطبيعية الأخرى ومنها الغاز الطبيعي وخام الحديد والبوكسيت، والمعادن الأخرى وعلى رأسها الذهب والماس، حيث تمتلك، وفقاً لبيانات مجلس الذهب العالمي، حوالي 161.22 طن من احتياطي الذهب.

وأمام ما تقدم، واجهت فنزويلا في الأعوام القليلة الماضية صعوبة في تأمين مصادر لخامات متوسطة وخفيفة لمصافيها (بسبب إن إنتاجها من النفط أكثر ثقلاً)، وهو الأمر الذي يسهم في تقييد الإنتاج وشح متقطع في وقود السيارات. تُصنف الصناعة النفطية الفنزويلية على أنها ثقيلة إذا تراوحت درجة (API) للنفط ما بين 10-20 درجة وتصفها بأنها ثقيلة جداً extra-heavy إذا قلت عن 10 درجة، ويتركز معظم مخزون العالم من النفط الثقيل جداً في فنزويلا بنسبة حوالي 98%. وبالنظر إلى الحقيقة السابقة نجد أن النفط الخام الفنزويلي ثقيل جداً، ومن ثم لكي يمر هذا النفط في الأنابيب، ويُنقل في السفن، يجب تمييعه (بهدف رفع درجة API)، وهذا التمييع أو المزج يكون عادةً بأنواع من النفط الخفيفة جداً، أو أنواع من السوائل الغازية، وتاريخياً عبر سنوات طويلة، حصلت فنزويلا على هذا المميع من الولايات المتحدة الأمريكية. وعليه، نجد أن إنتاج النفط الفنزويلي انخفض بشكل كبير في عام 2018، وذلك بسبب فرض الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب العقوبات على فنزويلا وبالتالي توقف تصدير هذا المميع إليها، فانخفض إنتاجها النفطي (من حوالي 2.1 مليون برميل إلى حوالي 700 ألف برميل من النفط الخام يومياً). وذلك بسبب عدم وجود بديل، حيث أن البديل المناسب هو روسيا أو إيران، وكلاهما لا تستطيعان توفير 120 إلى 130 ألف برميل يومياً بشكل مستمر ودائم إلى فنزويلا، كما أن الولايات المتحدة

الأمريكية قريبة منها، والشركات الأمريكية موجودة هناك، وهناك تاريخ طويل لعقود من تصدير هذه المادة إلى فنزويلا.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الاستثناءات من العقوبات التي منحها الرئيس جو بايدن للشركات الأمريكية للعمل في فنزويلا، التي تضمنت حصولها على النفط الخام (عالي الجودة) الذي تحتاجه لزيادة الإنتاج والصادرات، أدت بالفعل إلى رفع مستويات الإنتاج إلى حوالي 850 ألف برميل يوميًا من النفط الخام، ولكن كان هناك مقابل لهذه الاستثناءات. حيث أرادت الإدارة الأمريكية أن تحصل على مقابلين لهذه الاستثناءات، الأول أن الشركات الأمريكية العاملة في فنزويلا لها ديون لدى الحكومة الفنزويلية، وتضمن الاتفاق أن يذهب جزء من إيرادات هذا النفط الخام لوفاء الديون، وهو الأمر الذي وافق عليه مادورو. والثاني هو أن حكومة مادورو وافقت على أن تكون هناك انتخابات حرة، بناءً على طلب الأمريكيين.

وعليه يمكن القول، بأن نتيجة الانتخابات الأخيرة، ستسهم بشكل كبير في زيادة معدلات إنتاج النفط الفنزويلي، بالإضافة إلى إمكانية رفع العقوبات الأمريكية بشكل كبير وأكثر شمولية على قطاع النفط (توقع مستقبلي مرتبط بمدى النطاق السعري لأسعار النفط العالمية)، مما يسهم في رفع معدلات الإنتاج بنسبة حوالي 25%، وذلك يُعادل حوالي 200 ألف برميل من النفط الخام بشكل يومي، (حوالي 0.2% من إجمالي المعروض النفطي العالمي)، مما يسهم كخطوة في الوصول إلى نقطة التوازن النفطي بين العرض والطلب العالمي على النفط الخام.

## تحديات مستقبلية لأسواق النفط العالمية:

تحاول أسواق الطاقة وبالأخص النفط الخام، تعويض صدمات العرض والطلب، وآخرها نجد محاولة المملكة العربية السعودية التعامل مع أزمة سوق النفط الناجمة عن فيروس كورونا وصدّات الطلب، والحرب الروسية الأوكرانية، وتداعيات هجمات 7 أكتوبر والحرب على غزة. ومع ذلك، قد تواجه الأسواق تحديات هائلة في كيفية تحقيق التوازن والاستقرار. لذلك سيكون من الصعب جدًا على سوق النفط العالمي الوصول إلى حالة مستقرة بسبب الاضطرابات الشديدة والمتكررة في عملية العرض والطلب، بالإضافة إلى العديد من العوامل الأخرى والتي تأتي من العديد من الاتجاهات المختلفة، بما في ذلك الحروب والاضطرابات السياسية في العديد من دول العالم، والكوارث الطبيعية، والأزمة المالية الأخيرة، والوتيرة غير المنتظمة للنمو الاقتصادي العالمي، في السياق نفسه يمكننا تلخيص هذه التحديات في النقاط التالية (تواجه فنزويلا بالإضافة إلى أسواق النفط العالمية):

- أعادت واشنطن فرض عقوبات على قطاع النفط في فنزويلا، وذلك بسبب فشل الرئيس مادورو في التمسك بمبادئ الديمقراطية.
- ستقلص العقوبات الجديدة صادرات النفط الخام من فنزويلا وستجبر شركات الطاقة الأمريكية على طلب تراخيص خاصة لمواصلة العمليات.
- على الرغم من العقوبات، من المرجح أن تستمر فنزويلا في التجارة السرية بالنفط مع دول مثل إيران والصين لتوليد الإيرادات.

- من المتوقع أن يؤدي إعادة فرض العقوبات إلى تقليص صادرات فنزويلا من النفط الخام وإجبار شركات الطاقة الأمريكية التي تعمل في البلاد الجنوبية الأمريكية على السعي إلى تصاريح خاصة لمواصلة أعمالها. حتى نهاية مايو، تلقت الولايات المتحدة حتى 50 طلباً لتراخيص فردية من الشركات الراغبة في مواصلة أعمالها النفطية في فنزويلا، (تغطي هذه التراخيص مجموعة واسعة من القطاعات بما في ذلك الاستثمار، تصدير واستيراد النفط، استكشاف النفط والغاز، والتفاوض على عقود والمدفوعات).
- مشكلة قطاع النفط الفنزويلي أنه يعاني من ضعف شديد في البنية التحتية، بالإضافة إلى الهجرة الكبيرة للخبرات التي أسهمت في زيادة إنتاج النفط إلى دول أخرى بخاصة كولومبيا، ونظراً لانتهاء البنية التحتية وقدمها، فإن أي عمليات إنعاش تتطلب استثمارات ضخمة ووقتاً طويلاً (رفع الطاقة الإنتاجية من حوالي 850 ألف برميل إلى 2.1 مليون برميل يومياً يتطلب 5 سنوات على الأقل).
- بعد أكثر من 300 يوماً على حرب غزة، دفعت الحرب التي شنتها إسرائيل على غزة، المنطقة إلى حافة صراع أوسع نطاقاً، مع احتمال خنق تدفقات النفط، وتقليص جزء كبير من النمو العالمي، ودفعت التضخم إلى الارتفاع مرة أخرى.
- هناك العديد من الأزمات السياسية طويلة الأمد في العديد من دول العالم، لا سيما الدول المنتجة للنفط بما في ذلك العراق وليبيا وفنزويلا.

- الاضطرابات الشديدة في إمدادات النفط العالمية، وذلك من خلال مسارات النفط المختلفة، ومنها أزمة سلاسل الإمداد نتيجة الهجمات على السفن في البحر الأحمر، لكونه حلقة وصل بين القارات، وبالتالي يؤدي ذلك لارتفاع في الأسعار النفطية، وزيادة معدلات التضخم، كما يخلق أزمة في سلاسل الإمداد.
- إذا ظل الصراع في غزة تحت السيطرة (غير محتمل)، فقد تكون الظروف في عام 2024 مواتية لمزيد من الانخفاض ومن المقرر أن يتباطأ نمو الطلب، وقد تكافح أوبك بلس للبقاء متحدة، مما يزيد من احتمال نشوب حرب أسعار من شأنها أن تضر بالاقتصاد العالمي.
- المخاطر الجيوسياسية، الاضطرابات السياسية ذات الأثر الاقتصادي الحاد على العالم كافة، من بين أبرز المخاطر التي تلف الاقتصاد العالمي، فالصراع قائم في أوروبا ما بين روسيا وأوكرانيا، وقائم في الشرق الأوسط ما بين فلسطين وإسرائيل، وقد امتد لبعض الدول الأخرى.
- النقص الشديد في حجم الاستثمارات وصيانة البنية التحتية للدول المنتجة وذلك منذ عام 2005، حيث يواجه سوق النفط خسارة حوالي 5 ملايين برميل يوميًا كل عام من طاقته الإنتاجية، وذلك بسبب تراجع الاستثمارات في قطاع النفط الخام. حيث انخفضت بأكثر من حوالي 50%، وذلك في الفترة ما بين عامي 2014 و 2023، من حوالي 700 مليار دولار إلى ما يزيد على 300 مليار دولار في نهاية العام الماضي.

- نقص حجم الاستثمارات الكلية وعمليات صيانة البنية التحتية في بعض من دول التحالف النفطي وذلك منذ سنوات طويلة.
  - ارتفاع المخاوف العالمية من الركود الاقتصادي العالمي، ولذلك قامت العديد من دول العالم بتطبيق سياسة التشديد النقدي، وذلك لمواجهة معدلات التضخم المرتفعة، بالإضافة إلى تراجع معدلات التنمية.
  - احتفاظ عدد ضئيل جدًا من الدول الكبرى في التحالف بمستوى منخفض من الطاقة الإنتاجية من النفط الخام، وتُعد تلك النقطة في غاية الأهمية لما لها من تأثير كبير في مستقبل إمدادات النفط العالمية. وصول مخزونات الاحتياطي النفطي الاستراتيجي للدول الكبرى إلى أدنى مستوياتها خلال أكثر من حوالي 40 عامًا.
  - المخاطرة المستمرة بإثارة غضب الدول المستهلكة للنفط بشكل عام والتخوف من قرارات خفض أو رفع لمستويات الإنتاج من النفط الخام.
- مجمل القول، تواجه صناعة النفط منعطفًا حاسمًا خلال العام الجاري 2024، حيث تسعى إلى أن توازن بدقة بين وفرة العرض وتوقعات ارتفاع الطلب العالمي، وعليه تواجه صناعة النفط العالمية جملة من العوامل الجيوسياسية والاقتصادية التي قد تؤثر بشكل كبير على الأسواق النفطية، بالإضافة إلى الانتخابات الرئاسية المقبلة في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تُعد الأكثر تأثيرًا في سياسات النفط العالمية. حيث ترسم التوقعات المتنوعة صورًا متفاوتة، وسط دعوات إلى اتخاذ موقف حذر، وذلك بسبب

المخاوف المحيطة بالتباطؤ الاقتصادي في عدد من الاقتصادات العالمية. وعليه يمكن القول، بأن السمة المميزة والتي سوف تسيطر على سوق النفط خلال العام الجاري 2024، هي التنفيذ المطول لتخفيضات الإنتاج من قبل أوبك بلس (التحالف الذي يضم أعضاء منظمة أوبك وحلفائها، والتي تُشكل حوالي 40% من إمدادات النفط العالمية).

وفي الأخير، فرضت حالة عدم اليقين نفسها على أسواق النفط خلال العام الجاري، حيث خضعت لتعديلات كبيرة بفعل الضبابية المحيطة بنمو الطلب والتوترات الجيوسياسية، خاصةً الحرب الروسية الأوكرانية، بالإضافة إلى الحرب على غزة وما تبعها من توترات في حركة السفن في البحر الأحمر، حيث أدت تلك الأحداث مجتمعة إلى إعادة هيكلة أسعار النفط إلى مستويات ما قبل الأزمة وأحدثت تغييرات في تدفقات النفط الخام على المستوي العالمي.

# مقالات تحليلية

## لماذا تنهار أسواق المال عالمياً؟

سالي عاشور

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”

سيطر اللون الأحمر على تداولات أسواق المال العالمية، فيما يشبه الانهيارات التاريخية، حيث هوت مؤشرات بورصة اليابان لأدنى مستوى لها منذ 1987، وسرعان ما لحقتها العملات العالمية، والأسواق الآسيوية والعربية والأوروبية، إضافة إلى خسائر النفط والعملات المشفرة القاسية، وسط تساؤلات عن ما يجري وأسباب هذه الأزمة.

“

حيث تراجع أسهم الأسواق العربية خلال تداولات اليوم الاثنين، متأثرة بالاضطرابات الجيوسياسية، والهبوط الحاد الذي تشهده الأسواق الآسيوية، والتذبذب في أسعار النفط والذهب. تصدر «سوق دبي المالي» التراجعات بنسب تجاوزت 4%، تلاه سوق الأسهم السعودية بتراجع تجاوز 3%. وقد تراجعت بورصة مصر بنحو 2.9% يوم الأحد 4 أغسطس، وسجل المؤشر الثلاثيني الذي يضم أكبر ثلاثون شركة من حيث حجم رأس المال السوقي والسيولة تراجع كبير بحوالي 2.33% خلال تعاملات يوم الاثنين الموافق 5 أغسطس وسط انخفاض بجميع الأسهم القيادية، والتي حققت ذلك الأداء مدفوعة بالأوضاع التي تمر بها البورصات عالمياً من انخفاضات، حيث انخفضت مؤشرات الأسهم

العالمية اليوم الاثنين وهبط كل من الدولار واليورو بنسبة 2% مقابل الين الياباني، فيما تراجعت مؤشرات الأسهم الرئيسية عند الافتتاح لتتخف في باريس بنسبة 2.42% ولندن 1.95% وفرانكفورت 2.49% وأمستردام 3.05% وميلانو 3.31%، وزيورخ 2.97%، ومدريد 2.79%.

أما عن سوق السندات، فقد أثرت أسعار الفائدة الأميركية التي تتحرك نحو الارتفاع بشكل مباشر على أسعار السندات حيث تراجعت أسعار السندات لتصل إلى 3.76% في الساعة 07:25 توقيت غرينتش، مقارنة مع 3.79% الجمعة للسندات التي يبلغ أجلها عشر سنوات، وهو ما يظهر اهتمام المستثمرين بالتوجه إلى أصول توفر مزيداً من الأمان مقارنة بالأسهم التي تعتبر أصولاً محفوفة بالمخاطر.

أسواق الأسهم الآسيوية كانت الأكثر دموية، حيث انخفضت الأسواق الآسيوية بشكل كبير خلال تعاملات يوم الاثنين وخاصة بورصة طوكيو التي تراجع مؤشرها الرئيسي، نيكاي، بنسبة 12.4% بمقدار 4400 نقطة مسجلاً أسوأ انخفاض تاريخي له منذ انهيار سوق الأسهم في أكتوبر/ تشرين الأول 1987. وهبط مؤشر توبكس الأوسع نطاقاً بنسبة 12.23%. وانخفضت بورصتا تايوان بأكثر من 8%، وسيول بأكثر من 9%، وتراجعت أسواق الأسهم الصينية على نحو أكثر اعتدالاً، فانخفض مؤشر هونغ كونغ هانغ سنغ 2.13% في التعاملات الأخيرة. وانخفض مؤشر شنغهاي المركب بنسبة 1.54% ومؤشر شنتشن بنسبة 1.85%.

## لماذا تنخفض البورصات العالمية

تفاقت موجة بيع الأسهم يوم الاثنين مع تنامي المخاوف من تأخر بنك الاحتياطي الفيدرالي عن الركب بدعمه للاقتصاد الأميركي المتباطئ، مما دفع المستثمرين إلى البحث عن ملاذ آمن في

السندات. وانخفضت الأسهم اليابانية لليوم الثالث على التوالي مع تسعير المتداولين لمزيد من الزيادات المحلية في أسعار الفائدة. كما تُثار مخاوف المستثمرين من التوترات في المنطقة وسط تقارير تفيد بأن إيران قد توجه ضربة إلى إسرائيل للانتقام من اغتيالات مسؤولين في حزب الله وحماس.

وبصيفة أكثر تحديداً، تعود هذه التراجعات إلى 3 أسباب رئيسية، أولها تقرير الوظائف الضعيف في أميركا، والذي أشعل مخاوف دخول أكبر اقتصاد في العالم في مرحلة ركود، إضافة إلى قيام البنك المركزي في اليابان برفع أسعار الفائدة بأكثر من المتوقع عند 25 نقطة أساس، فيما السبب الثالث كان التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في منطقة الشرق الأوسط بين إيران ووكلائها من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، حيث دفعت هذه الأسباب مخاوف المستثمرين إلى مستويات مرتفعة، وأشعلت شرارة البيع في أسواق المال العالمية تجنباً للمخاطر، واندفعوا تجاه الذهب باعتباره ملاذاً آمناً.

## 1- تقرير الوظائف في الولايات المتحدة الأمريكية

ارتفع معدل البطالة الأميركي في يوليو إلى 4.3% مقابل 4.1% كانت متوقعة. وهو أعلى معدل بطالة منذ أكتوبر 2021. على الأثر، انخفضت عوائد السندات على نحو ملحوظ وهو ما أشار إلى أن الاحتياطي الفيدرالي (المصرف المركزي الأميركي) يمكن أن يلجأ إلى خفض أسعار الفائدة على نحو أكبر مما كان متوقعاً.

## 2- رفع أسعار الفائدة في اليابان والابتعاد عن المخاطرة

ساهم الارتفاع غير المتوقع في أسعار الفائدة - الذي أعلنه بنك اليابان الأربعاء - في تسريع ارتفاع الين بشكل ملحوظ، مدعوماً أيضاً بتدخلات البنك المركزي الياباني في سوق الصرف الأجنبية. ويعد هذا الإجراء سلبياً بالنسبة للشركات اليابانية المصدرة التي استفادت من انخفاض العملة اليابانية. وانخفض الدولار %2.17 إلى 143.35 ينًا، وتراجع اليورو %1.99 إلى 156.72 ينًا. وانخفضت عملة بيتكوين بنسبة %11.70 إلى 52217 دولاراً.

## 3- تصاعد وتيرت التوترات الجيوسياسية في المنطقة

تعرض الأسواق بمنطقة الشرق الأوسط، تحديداً مصر والخليج، إلى ضغوط من نوع آخر. فالجانب موجة الهبوط الكبيرة التي شهدتها الأسواق العالمية والارتباط المرتفع بين أداء الأسواق المحلية وأداء الأسواق العالمية، فقد كان للعوامل الجيوسياسية تأثيرات خاصة على أداء الأسواق بمنطقة الشرق الأوسط، خاصة بعد اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية في العاصمة الإيرانية طهران. وجاء اغتيال هنية غداة مقتل قائد عسكري كبير بجماعة حزب الله اللبنانية في غارة إسرائيلية في بيروت. وتوعدت إيران وحلفاؤها بالرد على الاغتيالين، وألغت العشرات من شركات الطيران رحلاتها إلى لبنان، وإسرائيل، وسط تكهن باندلاع مواجهات مباشرة بين حزب الله وإسرائيل، وحذرت الكثير من الدول رعاياها من السفر إلى لبنان وطالبتهم بمغادرتها فوراً.

## القطاعات الأكثر تأثراً

كانت أسهم البنوك والشركات العاملة في مجال التكنولوجيا من بين الشركات الأكثر تراجعاً خلال موجة التراجعات، حيث تعرضت أسهم البنوك بشكل خاص لضغوط كبيرة. ففي اليابان، انخفض سهم مجموعة ميتسوبيشي يو إف جيه المالية بنسبة %13.5، ومجموعة سوميتومو ميتسوي المالية بنسبة %14.6، وميزوهو بنسبة %12.8، ونومورا بنسبة %18.59. وفي أوروبا، تراجع بنك يونكريديت بنسبة %6.54، وإنتيسا سان باولو في ميلانو بنسبة %5.57، ودويتشه بنك في فرانكفورت بنسبة %5.12، وسوسيتيه جنرال في باريس بنسبة %5.05، وباركليز في لندن بنسبة %5.08. ويمكن الربط بشكل كبير بين الأداء السلبي للقطاع المصرفي عالمياً وبين البيئة المرتفعة لأسعار الفوائد، حيث أثرت بيئة الفائدة المرتفعة على قدرة القطاع المصرفي على توليد ربحية وتوفير سيولة خاصة في ظل التوظيفات الخاطئة لبعض البنوك، وهو ما دفع عددًا من البنوك الصغيرة في الولايات المتحدة الأميركية في وقت سابق لإعلان إفلاسها بالتتابع. وقد امتدت تلك التأثيرات لإضعاف مراكز المصارف الأكثر قوة، مما أثر سلباً على وضعها المالي خاصة وأن فترة بقاء أسعار الفائدة في مستويات مرتفعة قد طالت.

من جانب آخر، انخفضت أسهم قطاع التكنولوجيا أيضاً على نحو ملحوظ. فقد انخفض سهم شركة «أمازون دوت كوم» بنسبة %8.7 في تداولات قبل افتتاح السوق بسبب القلق من ارتفاع التكاليف بسرعة لتلبية الطلب على خدمات الذكاء الاصطناعي. كما تراجعت أسهم شركة «إنتل» بأكثر من %22 بعد تقديمها توقعات نمو قاتمة، ووضع خطط لتسريح 15 ألف موظف. وتراجع سهم «سناب» (Snap Inc.) بنسبة %17 مع انخفاض الإيرادات عن

التقديرات. وفي أمستردام، تراجع سهم ASML بنسبة 4.46%  
وسهم «BE Semiconductor Industries» بنسبة 5.17%. وفي  
فرانكفورت، انخفض سهم إنفيونيون (Infineon) بنسبة 2.34%.  
وفي باريس، انخفض سهم «STMicroelectronics» بنسبة 5.10%  
و«Capgemini» بنسبة 2.93%.



ECSS

المركز المصري  
للفكر والدراسات الاستراتيجية  
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: +20226905861 - +20226905862 - +20226905863

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

